ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

النشرة الاقتصادية

2 يناير 2024

مكاسب قياسية للبورصة المصرية بنهاية 2023

إصدار إسبوعي

المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد ابراهيم

المستشار الأكاديمي
د. عبد المنعم سعيد

تحرير
أ. مجدي صبحي

مستشار التحرير
محمد عبد العاطي

الباحثين المشاركين
احمد بيومي
بسنت جمال
ايه حمدي
محمد صبري
اسماء رفعت
اسماء فهمي
سالي عاشور
عمر الحسيني
مصطفي عبد الإله
امل اسماعيل

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة
+20226905863 | +20226905862 |+20226905861
/ecsstudies
www.ecss.com.eg

المحتويات

4 تقديم

5 أبرز قضايا الأسبوع

17 معلومة مصورة

18 لماذا حققت البورصة المصرية مكاسب قياسية في 2023؟

26 تحليل الاحتياطي النقدي المصري: الاستقرار المالي و التنمية الاقتصادية

تقديم

يناقش هذا العدد أبرز القضايا الاقتصادية الأسبوعية، مع استعراض أبرز توقعات المؤسسات الدولية لنمو الاقتصاد المصري خلال العام لمالي 2024/2023، علاوة على تقديم مقالات تحليلية عن أداء البورصة المصرية خلال عام 2023 كونها حققت أعلى مكاسب سنوية منذ عام 2016، وتطور مصادر الاحتياطي النقدي الخمسة (الصادرات- السياحة- قناة السويس- تحويلات العاملين بالخارج- الاستثمارات الأجنبية) على مدار العام.

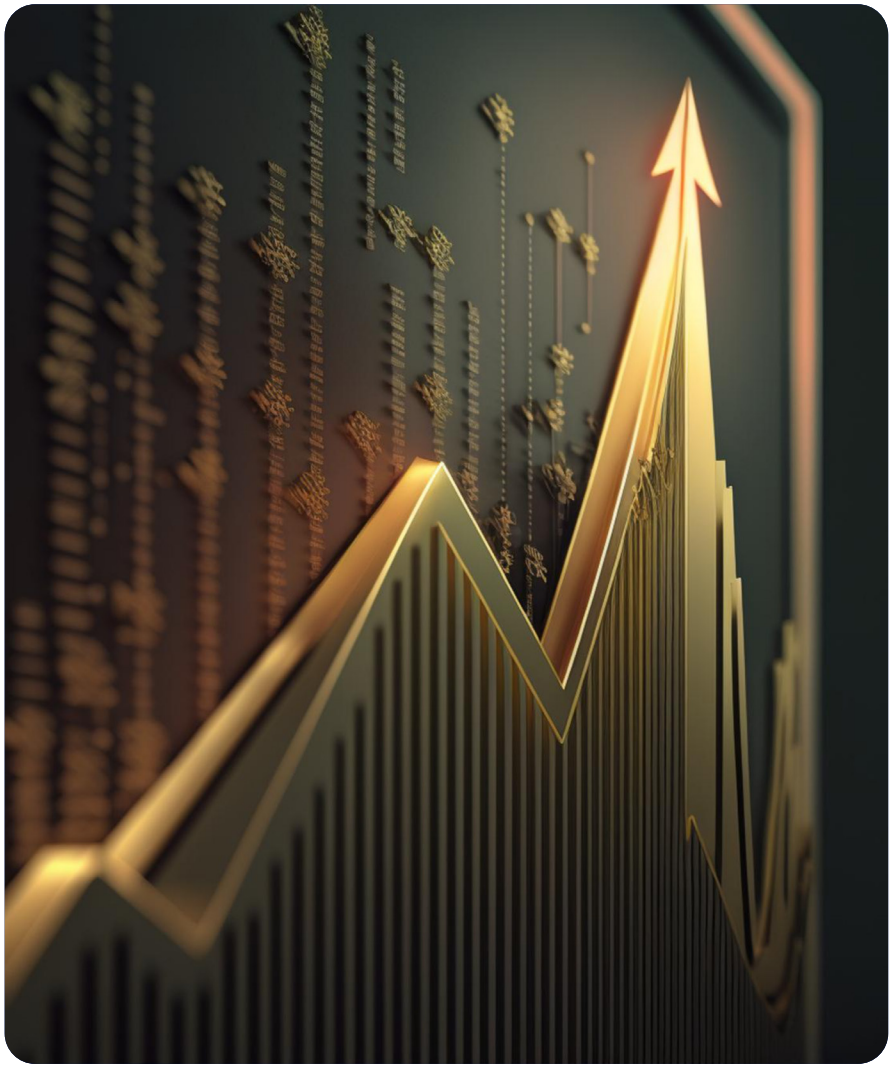

أبرز قضايا الأسبوع

أبرز المجريات الاقتصادية على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي خلال الأسبوع

محليًا:

- **البورصة المصرية تحقق أعلى مكاسب سنوية منذ عام 2016:**

قفزة هائلة وغير مسبوقة سجلتها البورصة المصرية في نهاية 2023، محققة أرقامًا تاريخية، ومكاسب لم تشهدها منذ 2016، وارتفع مؤشر البورصة الرئيسي «EGX30» من مستوى 14598 نقطة في نهاية 2022، إلى أكثر من 24894 نقطة في آخر يوم تداول من عام 2023، وبهذا، حققت البورصة المصرية (المؤشر الرئيسي EGX30) مكاسب بنحو 70.5 بالمئة، وهو رقم لم تشهده البورصة سوى مرتين خلال 140 عامًا (منذ انطلاق البورصة)، حيث أظهرت الإحصاءات أن أرباح عام 2023 فاقت كل السنوات السابقة، متجاوزة 700 مليار جنيه مصري، ما يعادل أكثر من ثلثي القيمة السوقية للشركات المدرجات.

- **قناة السويس ثاني أكبر مورد دولاري نموًا في 2023/2022:**

تصدر القطاع السياحي قائمة القطاعات الأكثر احرازا لمعدل نمو بنسبة 26.8%، تليها قناة السويس والتي حققت المركز الثاني بمعدل نمو بلغ 20.3%، ثم يليها صافي الاستثمار الأجنبي في المركز الثالث بنسبة 12.3%. في المقابل، شهدت الصادرات وتحويلات العاملين بالخارج انخفاضًا، ورغم انخفاض الإمدادات الدولارية، تصدرت الصادرات قائمة الاحتياطي النقدي الأجنبي بقيمة 39.6 مليار دولار، تليها تحويلات العاملين بالخارج بقيمة 22.1 مليار دولار، ومن ثم الإيرادات السياحية بـ 13.6 مليار دولار. يأتي صافي الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 10 مليارات دولار، وتأتي رسوم قناة السويس في المركز الأخير بقيمة 8.8 مليارات دولار.

- **«هاباغ لويد» الألمانية ستواصل تحويل السفن من قناة السويس لأسباب أمنية:**

وسط التوترات في البحر الأحمر، قالت شركة حاويات الشحن الألمانية «هاباغ لويد» إنها ستواصل تحويل مسار سفنها من قناة السويس لأسباب أمنية، ومن المقرر أن تجري «هاباغ لويد» التقييم التالي للموقف يوم 2 يناير المقبل، أعلنت الشركة أنها ستواصل إعادة توجيه سفنها عبر رأس الرجاء الصالح، وهو مسار يمتد عدة آلاف من الأميال. ويأتي ذلك في أعقاب سلسلة من الهجمات على السفن التجارية من قبل جماعة الحوثيين -المتمركزة في اليمن- دعماً للفلسطينيين، على الطريق الذي تمر فيه نحو 12% من التجارة العالمية، مما سوف يتسبب في انخفاض إيرادات قناة السويس.

- **مصر تجني 5.6 مليار دولار من بيع حصص بشركات وتدرس طرح 50 أخرى:**

صرح رئيس الوزراء «مصطفي مدبولي» في مؤتمر صحافي في العاصمة الإدارية الجديدة، أن مصر تدرس مع مؤسسة التمويل الدولية تأهيل 50 شركة حكومية لضمها لبرنامج الطروحات، وأن التأمين والبنوك ضمن القطاعات ذات الأولوية، لافتاً إلى أن قطاعي المطارات والاتصالات سيشهدان مزيداً من الشراكة مع القطاع الخاص مستقبلياً، مشيراً إلى أن الحكومة انتهت من برنامج 14 شركة، يعد ذلك خطوة مهمة توضح جدية الحكومة المصرية في التخارج، حيث تسعى مصر من برنامج الطروحات للحصول على مورد إضافي لدعم موازنة البلاد، كما أنَّها تأمل في أن يكون تدخل المستثمرين الاستراتيجيين في الطرح أداة لتحسين وضع بعض الشركات المطروحة.

- **وزير المالية: ملتزمون بتحسين الأجور والمعاشات في 2024:**

تلتزم وزارة المالية بمسار تحسين الأجور العاملين بالدولة ولأصحاب المعاشات خلال عام 2024 بما يسهم في احتواء تبعات الموجة التضخمية غير المسبوقة، رفعت وزارة المالية إجمالي الدخل للعاملين بالدولة وأصحاب المعاشات، من خلال حزمتي «تحسين الأجور» في أبريل وأكتوبر الماضيين الذى يبلغ إجمالي تكلفتهما 210 مليارات جنيه، لفت معيط إلى أنه تم رفع حد الإعفاء الضريبي مرتين خلال عام 2023 من 24 ألف جنيه حتى 45 ألف جنيه للعاملين بالقطاعين الحكومي والخاص، ويعد ذلك استكمال لما بداته الوزارة خلال العام الماضي حيث شهد العام الماضي زيادة الحد الأدنى للأجور من 1600 جنيه إلى 4000 جنيه.

- **مصر تسدد 6.7 مليار دولار لصندوق النقد في 2024:**

كشفت بيانات صندوق النقد الدولي أن مصر ستسدد للصندوق 261 مليون دولار في يناير المقبل، وذلك ضمن 6.7 مليار دولار مديونيات يتعين عليها سدادها للمؤسسة الدولية خلال 2024. وسددت مصر نحو 564 مليون دولار للصندوق خلال ديسمبر 2023، ليرتفع إجمالي ما تم سداده نحو 3.764 مليار دولار، لكنها لا تزال ثاني أكبر مدين للصندوق بعد الأرجنتين. وارتفعت مديونية مصر للصندوق خلال جائحة كورونا بعد حصولها على حزمة مساعدات تقترب من 8 مليارات دولار بخلاف نحو 12 مليار دولار قيمة قرضها في 2016 الذي نفذت من خلاله برنامج الإصلاح الاقتصادي.

- **مدبولي: إعلان أسعار 7 سلع استراتيجية تطبيقًا لقانون حماية ا لمستهلك :**

أصدر الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، قرارًا بوضع الأسعار على 7 سلع استراتيجية كمرحلة أولى، وسيتم الإعلان عن أسعار بيعها للمستهلك. والسلع هي السكر، والأرز، والمكرونة، والألبان، والجبن الأبيض، والزيت الخليط، والفول. يأتي ذلك تطبيقًا لقانون حماية المستهلك الذي يحظر حبس تلك السلع والمنتجات عن التداول سواء من خلال إخفائها، أو عدم طرحها للبيع، أو الامتناع عن بيعها بأي صورة أخرى، وذلك لمدة ستة أشهر تبدأ من تاريخ العمل بهذا القرار، أو لحين إشعار آخر أيهما أقرب.

- **بنوك مصرية توجه ضربة عنيفة لتجار الدولار بالسوق السوداء:**

كشف متعاملون بالسوق الموازية للصرف في مصر، أن عددًا من البنوك عادت لتطلب المصدر الرسمي للحصول على الدولار، وفي حال عدم توفير ما يفيد الحصول عليها بشكل رسمي يتم رفض إيداعها في الحسابات البنكية، وقالت مصادر مطلعة لـ «العربية.نت»، إن بعض البنوك وخاصة التابعة للحكومة المصرية، بدأت بالفعل خلال الساعات الماضية سؤال المودعين سواء الأفراد أو الشركات عن مصادر الحصول على الدولار، وفي حال عدم تقديم ما يفيد الحصول عليها بشكل رسمي وقانوني فإنه لن يتم قبول إيداعها في الحسابات البنكية الرسمية، وتأتي هذه الخطوة في إطار تخفيف حدة المضاربات على الدولار في السوق الموازية والتي تسببت في ارتفاع أسعار صرف الدولار إلى مستويات قياسية وتاريخية. فقد تراجعت أسعار صرف الدولار في السوق الموازية خلال الساعات الماضية إلى مستوى 51 جنيهاً، مقارنة بنحو 52 جنيهاً قبل اتجاه البنوك للتعامل بهذه الآلية الجديدة.

- **مصر ترفع أسعار تذاكر مترو الأنفاق:**

قالت خدمة الخط الساخن لمترو الأنفاق في اتصال هاتفي مع إيكونومي بلس إن أسعار التذاكر قد تم رفعها بداية من اليوم، وهو ما تناقلته أيضا عدد من المواقع المحلية، سيتم رفع سعر تذكرة الـ 5 جنيهات إلى 6 جنيهات ومخصصة لـ 9 محطات، كما زادت التذكرة بسعر 7 جنيهات إلى 8 جنيهات وهي مخصصة لـ 16 محطة، وارتفع أيضا سعر التذكرة فئة 10 جنيهات لتصبح بـ 12 جنيهًا، ومخصصة لـ 23 محطة، أُضيفت أيضا تذكرة جديدة لما يزيد عن 23 محطة بسعر 15 جنيها.

- **الهيئة القومية للبريد المصري أوقفت استخدام بطاقات «إيزي باي»:**

في التعاملات الدولية سواء السحب النقدي أو الشراء اعتبارا من يوم 25 ديسمبر 2023، وأضافت الهيئة في رسائل نصية قصيرة أرسلتها للعملاء أن ذلك يأتي في إطار توجهات الدولة الواردة إليهم بشأن استخدام بطاقات الدفع، وهذا يأتي في إطار القرارات الأخيرة من جانب البنك المركزي للحد من تسريب العملة إلى خارج البلاد.

- **إنشاء أكبر مُجمع لصناعات الأغذية الزراعية في الشرق الأوسط، باستثمارات 300 مليون دولار:**

من المتوقع أن ينتج المجمع أكثر من 100 ألف طن من المنتجات الزراعية الغذائية سنويًا في المرحلة الأولى، باستخدام أحدث التكنولوجيات العالمية. وتعتبر هذه الخطوة فرصة لتوفير أكثر من 7 آلاف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتستهدف تصدير أكثر من 80% من الإنتاج للخارج.

- **المركـزي المصـري يقـرر تأجيـل فـرض رسـوم التحـويلات عبـر «إنسـتا بـاي»:**

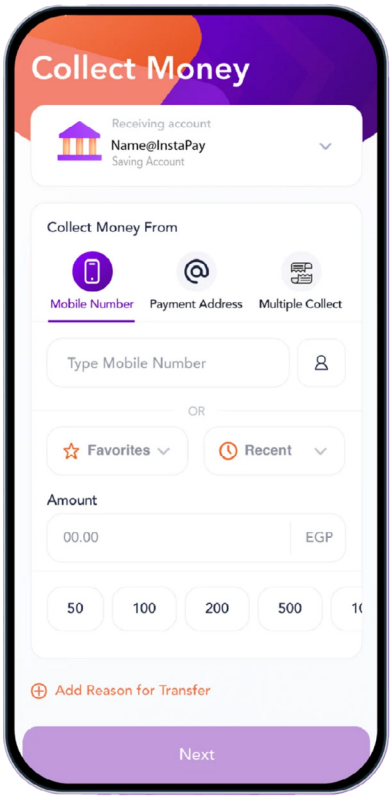

قـال المركـزي المصـري فـي وقـت سـابق 2023، إنـه سـيتم فـرض رسـوم علـى مسـتخدمي تطبيـق "إنسـتا بـاي" حـال تنفيـذ تحـويلات ماليـة، بـدءاً مـن أول ينايـر 2024، وبحسـب بوابـة التكنولوجيـا الماليـة، أرسـل المركـزي خطابـا للبنـوك بعـدم فـرض أيـة رسـوم علـى المعـاملات التـي تتـم مـن خلال "إنسـتا بـاي" وتأجيـل قـرار فـرض رسـوم اعتبـارا مـن مطلـع 2024، وتعـد خطـوة هامـة حيـث ان عـدد العـملاء يرتفـع بشـكل مسـتمر ممـا يسـهل عمليـة الشـمول المالـي التـي تهـدف إليهـا الحكومـة المصريـة.

- **إنتـاج مصـر مـن الثـروة البتروليـة ينخفـض 7% إلـى 74 مليـون طـن فـي 2023:**

انخفـض إنتـاج مصـر مـن الثـروة البتروليـة بنحـو 7%، ليصـل إلـى 74 مليـون طـن خلال العـام الجـاري، مقابـل 79.5 مليـون طـن العـام الماضـي، وفقـا لبيـان وزارة البتـرول لحصـاد 2023، أنتجـت مصـر نحـو 28 مليـون طـن زيـت خـام ومتكثفـات بزيـادة 2% عـن العـام السـابق، و45 مليـون طـن غـاز طبيعـي، ومليـون طـن بوتاجـاز إضافـة إلـى البوتاجـاز المنتـج مـن مصافـي التكريـر.

- **وزيـر الماليـة: مصـر أفرجـت جمركيـاً عـن بضائـع بقيمـة 72.4 مليـار دولار :**

مـن بدايـة العـام حتـى 26 ديسـمبر، قيمـة البضائـع التي دخلـت مصر عبـر المنافـذ الجمركيـة منـذ بـدء العـام وحتـى 26 ديسـمبر الجـاري، بلغـت 72.4 مليـار دولار، وفـق مـا أعلنـه وزيـر الماليـة المصـري محمد معيـط، شـملت الإفراجـات الجمركيـة سـلعاً اسـتراتيجية بقيمـة 19.1 مليـار دولار ومسـتلزمات وخامـات إنتـاج بنحـو 33.3 مليـار دولار، بحسـب بيـان لـوزارة الماليـة المصريـة.

- **«علـي المصيلحـي»: أتوقـع زراعـة نحـو 3 ملاييـن فـدان مـن القمـح هـذا الموسـم:**

نسـتهدف توريـد 3.5 مليـون طـن مـن المحصـول الموسـم المقبـل، وأضـاف الوزيـر أن احتياطيـات مصـر الاسـتراتيجية مـن القمـح تكفـي 4.3 شـهر، ومـن السـكر والزيـوت النباتيـة يكفـي 5.3 شـهر، ويعـد الاسـتهلاك الشـهري مـن القمـح 800 ألـف طـن، وأن متوسـط الاسـتهلاك الشـهري مـن السـكر يتفـاوت مـا بيـن الـ 230 إلـى 240 ألـف طـن.

إقليميًا:

- **«جيزة للأنظمة» المصرية توجه 70% من استثماراتها إلى السعودية في 2024:**

الشركة المملوكة بـ88.19% لـ «سلوشنز» المدرجة في سوق الأسهم السعودية، قال رئيسها إنها ستضخ استثمارات بقيمة 200 مليون دولار خلال العام المقبل، منها 140 مليون دولار لزيادة توسعات الشركة في السوق السعودية. وأشار إلى أن المملكة باتت أكثر الأسواق الجاذبة للاستثمار في المنطقة لما تتمتع به من حجم أعمال ضخم في شتى القطاعات.

- **مصر تمنح موانئ «أبو ظبي» حق استغلال محطة «سفاجا 2» لمدة 30 عاما**

وقعت كل من وزارة النقل، ممثلة في هيئة موانئ البحر الأحمر، العقد النهائي بمنح التزام بناء وتطوير البنية الفوقية، واستخدام وإدارة وتشغيل وصيانة وإعادة تسليم المحطة متعددة الأغراض (سفاجا 2) بميناء سفاجا البحري، يعد ذلك الاتفاق هو اتفاق مربح حيث أن الحكومة المصرية ستحقق هدفها بتطوير كافة الموانئ المصرية لتحقيق الهدف الأكبر بجعل مصر مركزاً عالمياً للتجارة واللوجستيات، والاستغلال الأمثل لموقعها الاستراتيجي على البحرين الأحمر والمتوسط، وتعظيم التعاون مع القطاع الخاص الدولي والمحلي.

عالميًا:

- **سعر الأرز يرتفع عالميا لأعلى مستوى منذ 15 عاماً:**

ارتفعت أسعار الأرز عالميا إلى أعلى مستوى لها منذ 15 عامًا، ويرجع السبب إلى ارتفاع معدلات الطلب، والمخاوف المستمرة بشأن نقص المعروض، وارتفع سعر الأرز الأبيض التايلاندي المكسور بنسبة 5%، وهو معيار قياسي آسيوي للأرز، للأسبوع الثالث على التوالي ليصل إلى 659 دولارًا للطن اليوم الأربعاء، وفقًا لجمعية مصدري الأرز التايلاندي، ومن الممكن ان يؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الأرز محلياً.

- **«بريكس» تستقبل 2024 بانضمام أكبر 3 اقتصادات عربية:**

ينتظر أن يتضاعف عدد أعضاء مجموعة «بريكس» التي تضم دولاً من الأسواق الناشئة، بحسب مبعوث جنوب أفريقيا للكتلة الذي أشار إلى ترقب انضمام المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وإثيوبيا وإيران ومصر إلى صفوف المجموعة في الأول من يناير، وتأتي الدعوات لربط بعض أكبر منتجي الطاقة على مستوى العالم مع بعض أكبر المستهلكين بين بلدان ذات الاقتصادات الناشئة.

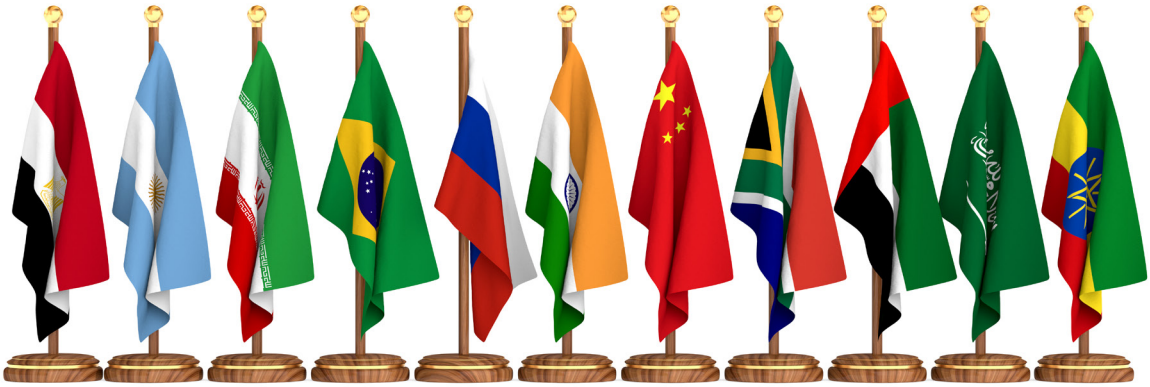

- **نصف سفن الحاويات المارة عبر البحر الأحمر تغير مسارها بعد الهجمات:**

يتجنب نصف أسطول سفن الحاويات الذي يمر بانتظام عبر البحر الأحمر وقناة السويس ذلك المسار في الفترة الحالية تفادياً لخطر الهجمات، أظهرت البيانات التي جمعتها شركة «فليكسبورت» أن 299 سفينة، بطاقة إجمالية مجمعة لنقل 4.3 مليون حاوية، إما غيرت مسار رحلاتها أو تعتزم ذلك. وهو ما يقارب ضعف عدد السفن التي اتخذت القرار نفسه قبل أسبوع، ويعادل نحو 18% من سعة التحميل العالمية، قبل يوم 23 ديسمبر، تحولت 314 سفينة مسارها إلى الدوران حول أفريقيا، وحدث تحويل مسار ل 364 سفينة بحمولة 5 ملايين حاوية في الفترة 22 إلى 26 ديسمبر.

- **تهديدات البحر الأحمر تقفز بتكلفة الشحن البحري:**

شهدت أسعار الشحن البحري قفزة نتيجة الحرب على غزة وما تبعها من تهديدات لحركة الملاحة في البحر الأحمر، وفقاً لبيانات «بلومبرغ»، البيانات أظهرت ارتفاع مؤشر الشحن بنسبة 18% منذ بداية نوفمبر ليصل إلى 1660 دولاراً للحاوية مقاس 40 قدماً، فيما قفزت تكلفة شحن تلك الحاوية من ميناء شنغهاي الصيني إلى روتردام في هولندا بنسبة 59% مسجلةً 1667 دولاراً، وبشكل مشابه ارتفعت تكلفة شحن الحاوية 40 قدماً من ميناء شنغهاي إلى جنوة في إيطاليا منذ بداية نوفمبر بنسبة 44%، لتصل إلى 1956 دولاراً.

- **كيف ترى البنوك والمؤسسات المالية الكبرى الاقتصاد في 2024؟:**

جاء أداء المؤشرات الاقتصادية الأساسية أفضل من التوقعات خلال عام 2023، هذا ما اتفقت عليه معظم البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في تقييمها لعام 2023، على رغم الظروف غير المواتية، وخلال 2023، زادت معدلات الفائدة، بعدما واصل الاحتياطي الفيدرالي الأميركي عمليات الرفع لتصل إلى مستويات قياسية، وذلك في محاولة لمواجهة مستويات التضخم المرتفعة، ما أثار مخاوف من حدوث ركود اقتصادي، وهو ما لم يحدث، يرتفع منسوب الإيجابية لدى هذه المؤسسات حيال أداء الاقتصاد العالمي المتوقع لعام 2024 أيضاً، فعلى الرغم من تراجع معدلات النمو، إلا أن احتمالات الركود باتت مستبعدة، وسيناريو الهبوط الناعم في أكبر اقتصاد في العالم، هو الأكثر ترجيحاً، ومستويات الفائدة ومعها التضخم يتجهان للانحسار.

معلومة مصورة

توقعات النمو الاقتصادي المصري لعام 2024/2023

”تباينت توقعات المؤسسات المالية العالمية لنمو الاقتصاد المصري في العام المالي 2023-2024، حيث توقع البنك الدولي نموًا قدره 3.6 % مقارنة بتوقعات البنك الدولي عند 3.7 %.“

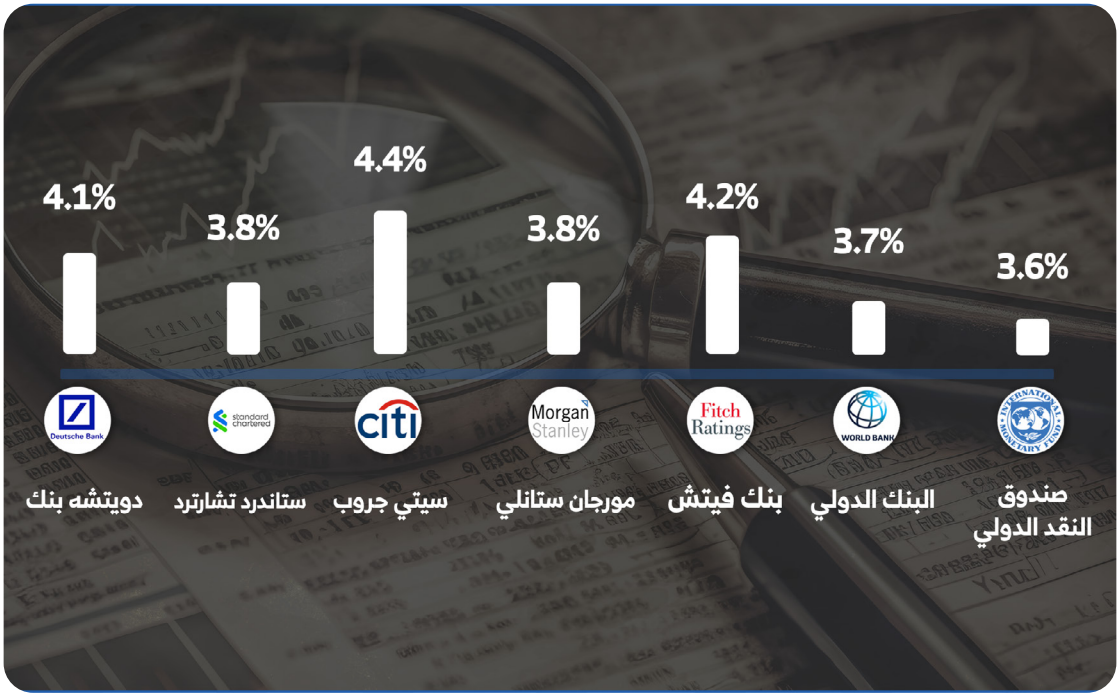

مقالات تحليلية

لماذا حققت البورصة المصرية مكاسب قياسية في 2023؟

بسنت جمال

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حققت البورصة المصرية مكاسب قياسية خلال عام 2023 مسجلة أفضل أداء سنوي منذ عام 2016. ويتزامن ذلك الأداء مع تصاعد الأزمات التي يمر بها الاقتصاد المصري.

• تحليل أداء البورصة خلال عام 2023

ارتفع المؤشر الثلاثيني لسوق الأوراق المالية المصرية «EGX 30» على مدار العام من 14485.18 نقطة في نهاية ديسمبر 2022 إلى 24894 نقطة في نهاية ديسمبر 2023، وهو ما يمثل ارتفاعًا بنسبة 70.5% على أساس سنوي، **كما يُبين الرسم الآتي:**

الشكل 1- أداء المؤشر الثلاثيني EGX30 في عام (نقطة)

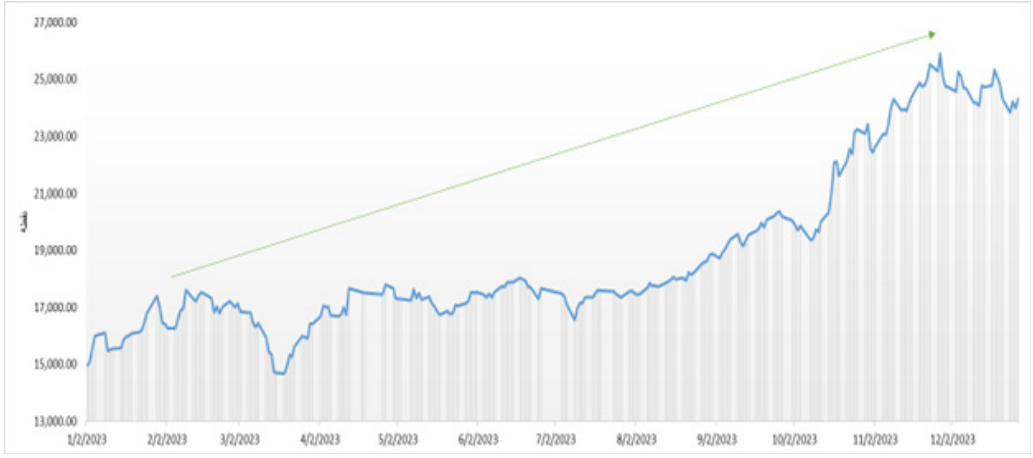

المصدر- البورصة المصرية، متابعة السوق اليوم

إلى جانب ذلك، شهدت البورصة المصرية تدفقًا كبيرًا للمستثمرين الجدد، حيث بلغ إجمالي المسجلين 224 ألف فرد وبذلك يصل إجمالي عدد المستثمرين المسجلين إلى أكثر من 740 ألفًا، وذلك خلال النصف الأول من عام 2023 فقط، ويتمثل غالبية هؤلاء المستثمرين، أو 98%، منهم من الأفراد، في حين يمثل الـ 2% المتبقية مستثمرين من المؤسسات. ومن حيث الجنسية، يمثل المصريون 98% من قاعدة المستثمرين، فيما تتوزع النسبة المتبقية بالتساوي بين المستثمرين العرب والأجانب.

وقد ساهم هذا الزخم في تحقيق المؤشر الثلاثيني للبورصة المصرية أعلى مكاسبة سنوية خلال عام 2023 بأكمله عند مستويات تبلغ حوالي 70.5% مقارنة بنحو 22.2% خلال العام السابق 2022، أي بنسبة ارتفاع تبلغ قيمتها 48.3%، **كما يتبين تاليًا:**

الشكل 2- المكاسب السنوية لمؤشر الثلاثيني (%)

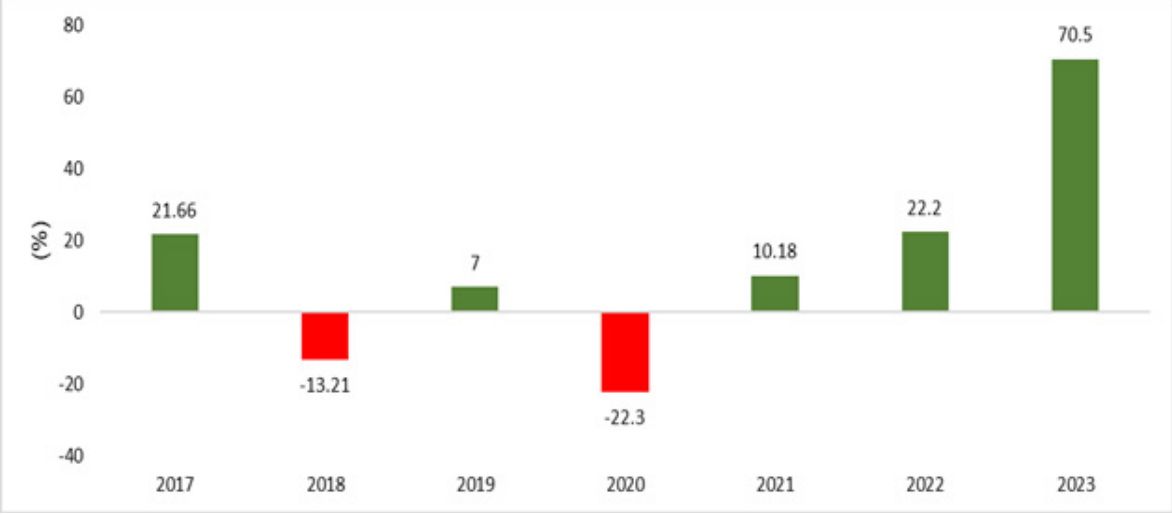

المصدر- البورصة المصرية، تقارير البورصة الدورية

كما شهد رأس المال السوقي زيادة كبيرة خلال عام 2023 ليسجل للمرة الأولى منذ 2017 قيمة تتجاوز التريليون جنيه، حيث وصل إلى 1.373 تريليون جنيه بحلول نهاية الربع الثالث من العام –وفقًا لأحدث البيانات المتاحة- مقارنة بنحو 961 مليار جنيه خلال نهاية عام 2022، **كما يتبين من الرسم الآتي:**

الشكل 3- تطور رأس المال السوقي (مليار جنيه)

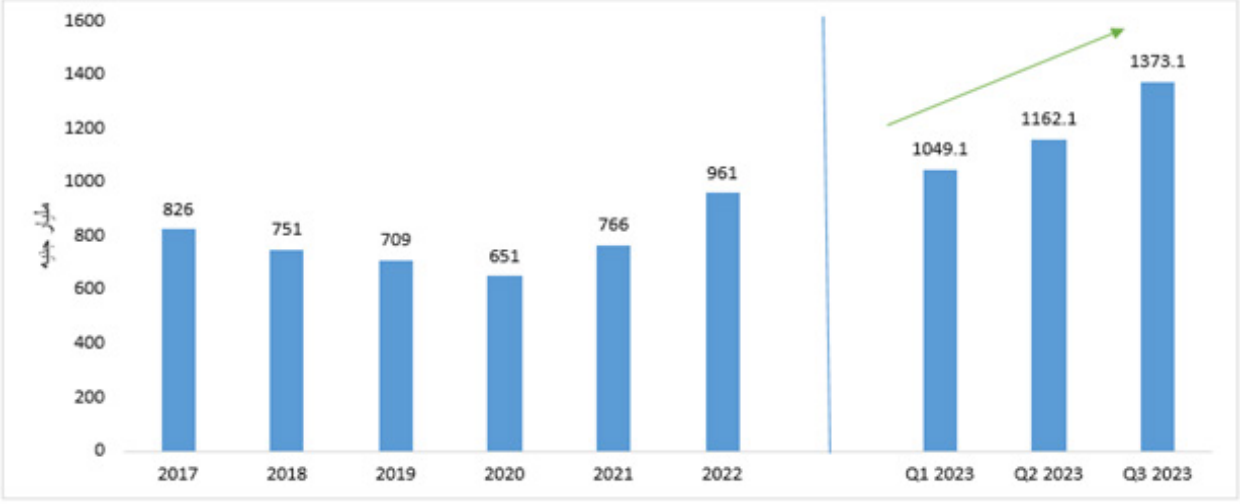

المصدر- البورصة المصرية، تقارير البورصة الدورية

وجاء أداء البورصة المصرية وفقًا لتوقعات الأسواق، حيث كشف مسح أجرته جريدة «البورصة» في يونيو 2023 لخبراء الاقتصاد، ورؤساء أقسام المراكز البحثية في بنوك الاستثمار، تفاؤل المشاركين في الاستطلاع باعتبار أن عام 2023 سيشهد انتعاشًا في سوق المال المصري، وكانت توقعاتهم باتجاه تخفيف البنك المركزي المصري للسياسة النقدية التشددية، وتثبيت معدلات الفائدة عند المعدلات الحالية.

وتوقع المشاركون في الاستطلاع البالغ عددهم 58 خبيرًا، أن يشهد العام 2024 طفرة كبيرة بأداء القطاعات التي تعتمد على الاستهلاك، بجانب العقارات والبنوك، مع تنفيذ العديد من الطروحات الحكومية، عقب إعلان الحكومة أن مؤسسة التمويل الدولية ستعمل كمستشار استراتيجي لتنفيذ البرنامج. وتوقع 79.7% من المشاركين في الاستطلاع، نمو أداء الأسهم بنهاية العام الجاري 2023، بعد أن شهد النصف الأول أداءًا إيجابيًا، فيما توقع 15.5% تراجع السوق بنهاية 2023، ورجح 3.5% استقرار أداء السوق بدون تغيير يذكر.

- **عوامل مؤثرة**

يُمكن تفسير أداء البورصة المصرية خلال عام 2023 بعدد من المؤثرات المختلفة التي يُمكن استعراضها وتحليلها على النحو الآتي:

- صورة إيجابية من صندوق النقد الدولي:

رغم إرجاء المراجعة الأولى لصندوق النقد الدولي لبرنامج مصر للإصلاح الاقتصادي، إلا أن مديرة الصندوق « كريستالينا جورجيفا» أكدت في عدد من المناسبات أن مصر تحقق تقدمًا ملموسًا على عدة مستويات منها الخصخصة وضبط المالية العامة.

وخلال لقائها مع **الرئيس «عبد الفتاح السيسي»** بفعاليات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة المعني بتغير المناخ «كوب 28»، شددت «جورجيفا» على التطلع المتبادل لصندوق النقد الدولي لمواصلة علاقات التعاون مع مصر ودعمه للإصلاحات الاقتصادية بها، مشيدة في هذا الصدد بأداء الاقتصاد المصري وما أظهره من مرونة وصمود في مواجهة التداعيات السلبية الناجمة عن جائحة كورونا والأزمة الروسية الأوكرانية والأوضاع في غزة، مؤكدة استمرار الصندوق في تعزيز العمل المشترك مع الحكومة لتحقيق الأهداف الوطنية المصرية بتحسين المؤشرات الكلية للاقتصاد، وزيادة تنافسيته، وتعميق مشاركة القطاع الخاص واستكمال العمل التنموي الجاري. كما صرحت أواخر نوفمبر 2023 بأن الصندوق يدرس بجدية زيادة محتملة للقرض المقدم لمصر لتمويل برنامجها للإصلاح الاقتصادي البالغة قيمته 3 مليارات دولار. وبطبيعة الحال، قد أرسلت تلك التصريحات رسائل إيجابية حول أداء الاقتصاد المصري، وتزايد احتمالية تحسن مؤشراته خلال الفترة القادمة.

- استكمال خطط تخارج الدولة من النشاط الاقتصادي:

استمرت الدولة المصرية خلال 2023 في خطوات التخارج من النشاط الاقتصادي وتعزيز دور القطاع الخاص، وقد أعلن رئيس الوزراء «مصطفى مدبولي» في أبريل 2023 عن قائمة من 32 شركة وبنكًا، تعتزم الحكومة طرحها للمستثمرين خلال العام، ليعلن في أخر العام أن مؤسسة التمويل الدولية أنهت الدراسات الخاصة بطرح 50 شركة جديدة ضمن برنامج الطروحات الحكومية مع تحديد قطاعات جديدة لإشراك القطاع الخاص فيها منها المطارات والاتصالات والبنوك والتأمين، وأن الدولة حققت 5.6 مليار دولار حصيلة التخارج من حصص في 14 شركة.

- التحوط من الموجات التضخمية:

يعاني الاقتصاد المصري منذ بداية عام 2022 من ارتفاعات في أسعار السلع الأساسية كالغذاء والطاقة، حيث سجل الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، المعد من قبل البنك المركزي، معدلًا شهريًا بلغ 1% في نوفمبر 2023، فيما سجل المعدل السنوي للتضخم الأساسي 35.9% في نوفمبر 2023 مقابل 38.1% في أكتوبر 2023. كما خفض البنك المركزي قيمة العملة المحلية مرات متتالية على مدار العامين الماضيين لتسجل نحو 30.91 جنيهًا مقابل الدولار مقارنة مع مستوى يبلغ حوالي 15 جنيهًا مقابل الدولار في مارس 2022. وفي هذا السياق، تعتبر البورصة المصرية وسيلة لمواجهة ارتفاع الأسعار وحماية تآكل قيمة المدخرات من التضخم، حيث يوفر الاستثمار في الأسهم أو الأسواق المالية بشكل عام إحدى أدوات الاستثمار في الأصول التي توفر تحوطًا ضد ارتفاع الأسعار. وبالمقارنة مع الأوعية الاستثمارية الأخرى، يتبين أن البورصة حققت عوائد أعلى لمستثمريها مقارنة بالودائع البنكية خاصة في ظل بيئة أسعار الفائدة الحقيقية السالبة.

- تثبيت سعر الفائدة:

عقد البنك المركزي المصري 8 اجتماعات على مدار عام 2023، وقام بتثبيت الفائدة في ستة منها مقابل رفعها خلال اجتماعين فقط، **كما يُبين الشكل أدناه:**

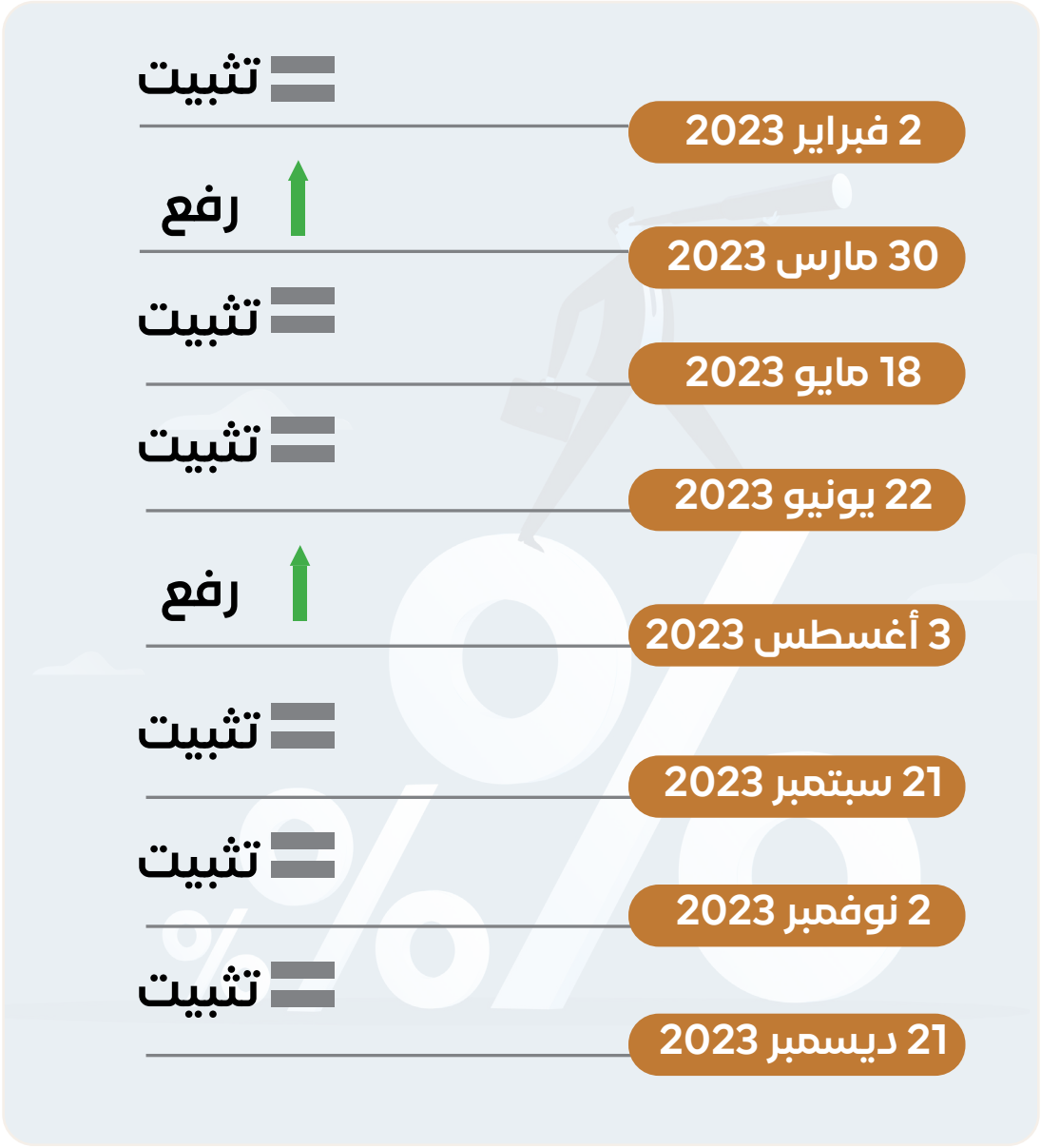

وبطبيعة الحال أن تنعكس قرارات البنك المركزي بشأن أسعار الفائدة على عدد من القطاعات، من بينها البورصة، وذلك لأنه حال رفع سعر الفائدة ستتجه الأموال داخل البورصة للقطاع المصرفي مما يشكل تأثيرًا سلبيًا على أداء نشاط البورصة المصرية.

ختامًا، يتبين من التحليل السابق أن البورصة المصرية استطاعت تجاوز التحديات الاقتصادية التي يواجهها الاقتصاد المصري من خلال تحقيق مكاسب قياسية لمستثمريها، بفضل التصريحات الإيجابية من صندوق النقد الدولي، وجدية تخارج الدولة من النشاط الاقتصادي، وتثبيت سعر الفائدة، والسعي للتحوط من الموجات التضخمية المتتالية وتآكل قيمة العملة المحلية.

تحليل الاحتياطي النقدي المصري:
الاستقرار المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية

آية حمدي

باحث بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تكمن أهمية الاحتياطي النقدي في عدة جوانب، منها: ضمان استقرار العملة وتمويل الواردات وسداد الديون الخارجية وتمويل الاستثمارات والمشاريع الكبرى وتعزيز الثقة وجذب الاستثمارات الأجنبية.

• تطور الاحتياطي النقدي

حقق الاحتياطي النقدي ارتفاعات متتالية خلال عام 2023 حيث وصل إلى 35.1 مليار دولار في أكتوبر 2023 مقارنة بـ 34.22 مليار دولار في يناير للعام نفسه، محاولًا تجاوز التأثيرات العالمية على كافة مصادر العملات الأجنبية، ويواصل الاحتياطي الأجنبي ارتفاعه منذ عدة أشهر في ظل اتجاه الدولة للعمل على تعزيز الموارد الدولارية، وخفض الواردات، وزيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، مع تبنى حزمة من الإصلاحات الاقتصادية الجديدة، لدعم النمو. كما أكد رئيس مجلس الوزراء المصري «مصطفى مدبولي» أن الأزمة التي تشهدها مصر اليوم تمثل أزمة عابرة سوف تنتهي في فترة قريبة، مستندًا إلى عدد من المؤشرات الرئيسية، والمرتبطة بتحركات الدولة المصرية في هذا الملف، وهي التحركات الهادفة لتوفير الدولار.

الشكل 1- تطور الاحتياطي النقدي (مليار دولار) - شهريًا

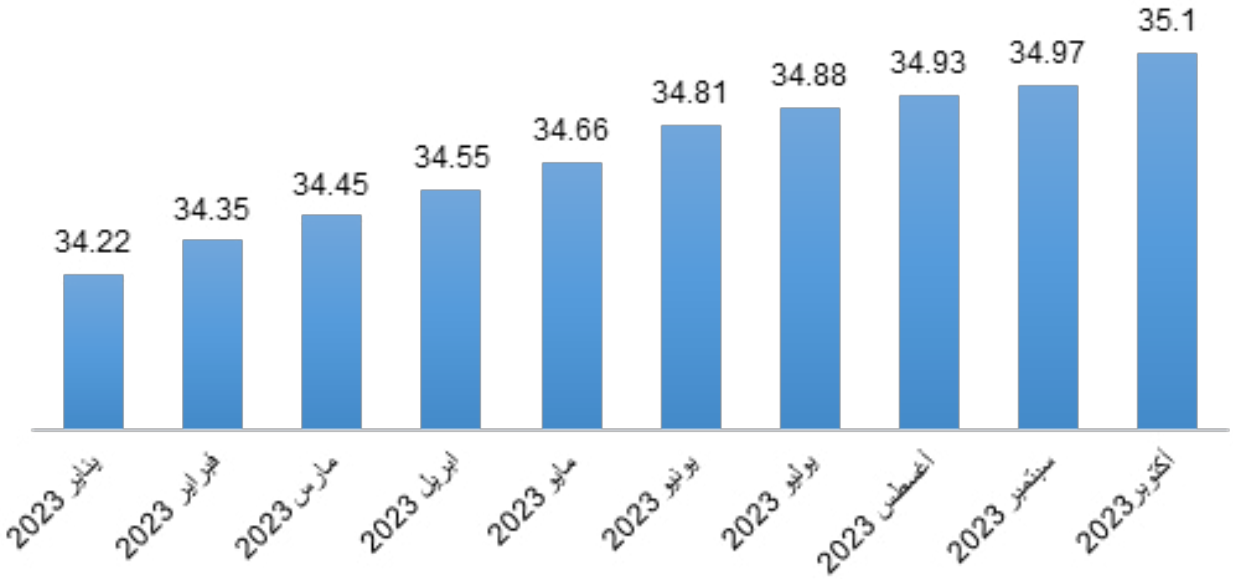

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

كما ساعد على زيادة الاحتياطي النقدي تحقيق ميزان المدفوعات فائضًا كليًا بلغ 600.5 مليون دولار في الربع الرابع من العام المالي الحالي 2023/2022 كما تحسن عجز حساب المعاملات الجارية خلال النصف الأول من العام المالي 2023/2022 بعدما انخفض بنسبة 77.2%، ليتراجع إلى 1.8 مليار دولار. وهذا التحسن نتيجة تراجع عجز الميزان التجاري بمعدل 28.4% بما قيمته 6.2 مليار دولار، ليقتصر على نحو 15.5 مليار دولار.

- **محفزات ارتفاع الاحتياطي النقدي**

- الإيرادات السياحية:

جاء قطاع السياحة في مقدمة أكثر مصادر الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية نموًا خلال العام المالي السابق 2023/2022، بنسبة تبلغ 26.8% على أساس سنوي حيث استقبلت مصر نحو 13.9 مليون سائح وافد إلى مصر بمعدل زيادة 35.6% خلال العام المالي 2023/2022. كما يحتل قطاع السياحة ترتيباً متقدماً بين الأنشطة الاقتصادية، من حيث المساهمة في الناتج المحلى الإجمالي للدولة، كما أن هناك ارتفاع كبير في معدل النمو الحقيقي للقطاع حيث بلغ 45.7% وفقاً لبيانات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

الشكل 2- إيرادات السياحة سنويًا مليار دولار (فصليًا)

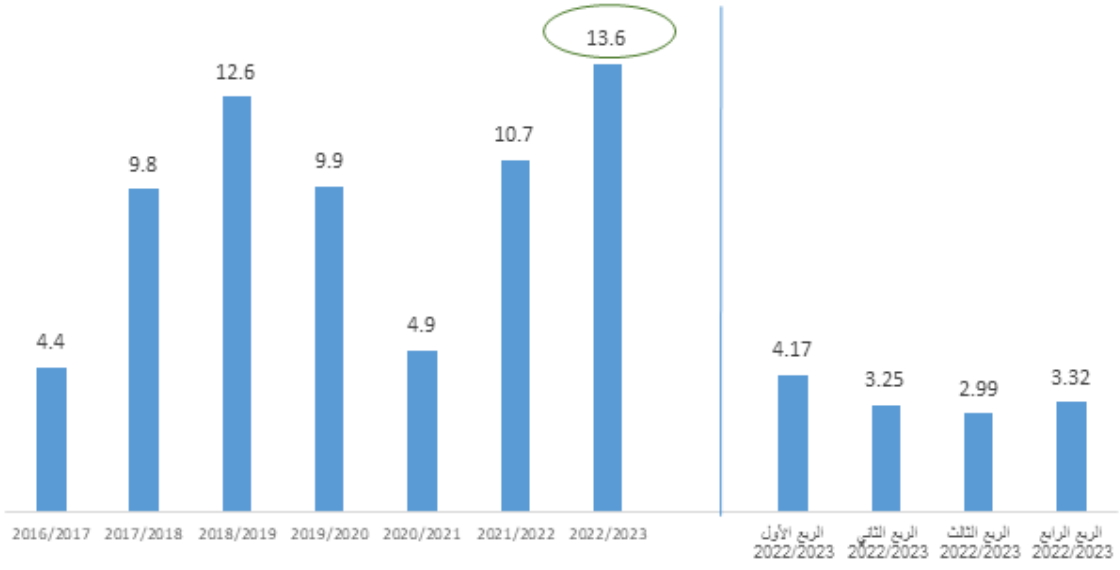

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

يتبين من الشكل السابق أن قطاع السياحة حقق أعلى مستوى من الإيرادات خلال الفترة المذكورة سلفًا في 2023/2022 عند 13.6 مليار دولار، مقابل 10.7 مليار دولار حققها في عام 2022/2021.

- رسوم قناة السويس:

تعتبر قناة السويس من أهم ممرات النقل البحري وأحد أهم مصادر النقد الأجنبي للحكومة المصرية، توفر أيضًا العديد من فرص العمل في العديد من المجالات الأخرى، وتنامت الاستثمارات العامة بقناة السويس خلال العام المالي 2022/2021 بنسبة 61.86%، حيث سجلت نحو 16.72 مليار جنيه مقابل نحو 10.33 مليارات جنيه خلال العام 2019/2020. كما شهدت حركة الملاحة بالقناة أيضًا زيادة في أعداد السفن العابرة بنسبة 55.1% لتصل إلى 25.9 ألف سفينة عام 2023/2022، وهو الأعلى في تاريخ القناة.

الشكل 3- إيرادات قناة السويس سنويًا (مليار دولار)

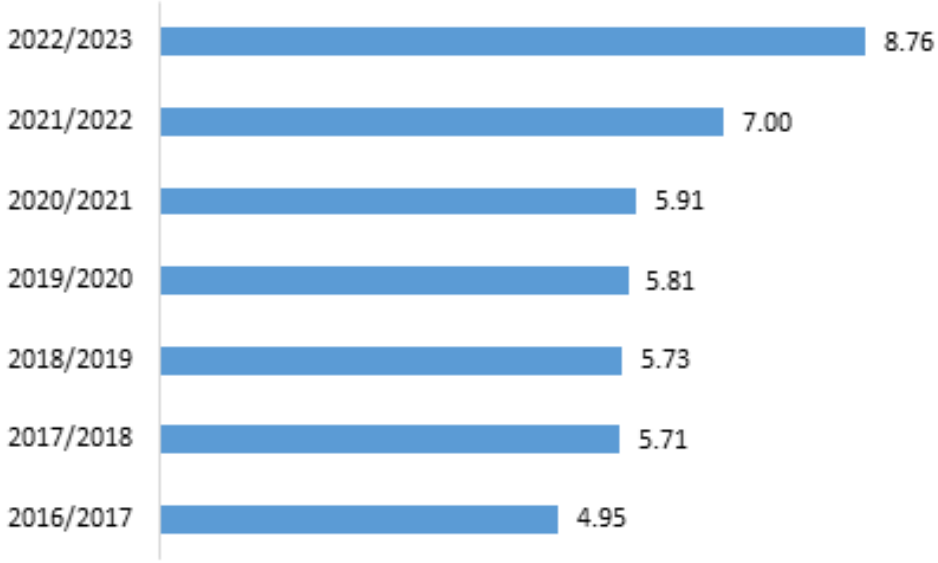

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

وعليه ارتفعت إيرادات القناة بنحو 25.7% على أساس سنوي إلى 8.8 مليارات دولار خلال عام 2023/2022، مقارنة بـ 7 مليارات دولار في عام 2022/2021. والجدير بالذكر أن متحصلات قناة السويس هي ثاني أكبر مورد دولاري نموًا خلال عام 2023/2022.

- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر:

شهدت مصر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها حيث شهد العام المالي 2022/2021 أكبر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر 10.04 مليار دولار بزيادة قدرها 12.3% مقارنة بعام 2022/2021.

الشكل 4- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر سنويًا (مليار دولار)

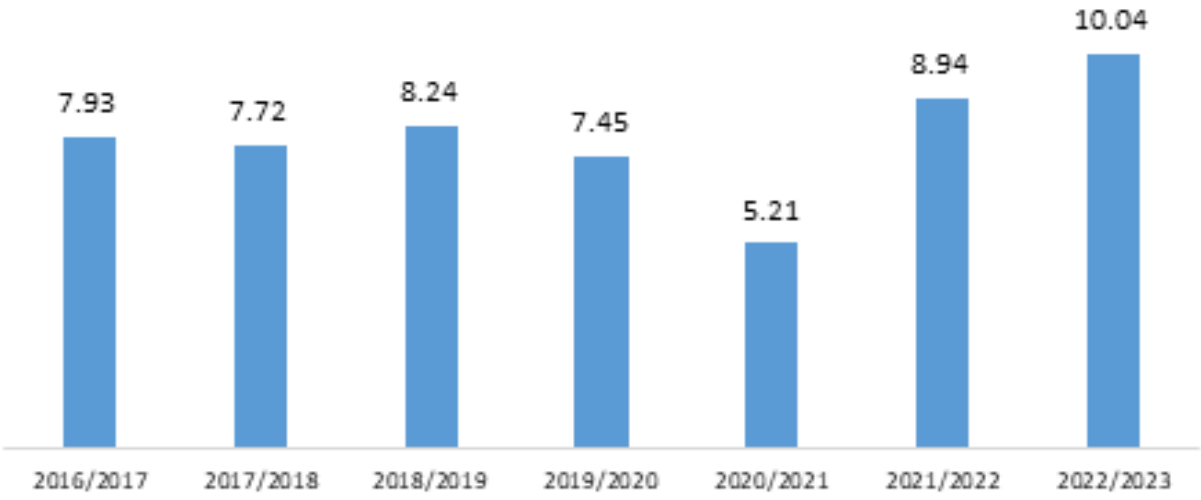

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

اتصالًا، تعتبر مصر واحدة من الوجهات الاستثمارية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وفي السنوات الأخيرة تبنت الحكومة سلسلة من الإصلاحات والتحسينات لتعزيز مناخ الاستثمار وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد ، فقد سعت الحكومة المصرية للعمل على تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد المصري، من خلال إصلاح وتحسين وتقوية الإطار التنظيمي والمؤسسات ذات الصلة بمجال الاستثمار المحلي والأجنبي، من خلال الاستفادة من الممارسات والسياسات الدولية الناجحة لتعزيز وإصلاح نظام الاستثمار المصري.

- الصادرات:

يشمل الميزان التجاري صادرات وواردات مصر من السلع. وبالنظر إلى أداء الميزان التجاري المصري لعام 2023/2022 حيث بلغ إجمالي صادرات مصر من السلع البترولية وغير البترولية 39.6 مليار دولار (13.8 مليار دولار صادرات بترولية، و25.8 مليار دولار صادرات غير بترولية). ويُنظر لتلك البيانات بالإيجابية وخاصة فيما يتعلق بالصادرات غير البترولية التي ارتفعت بنسبة 28.5% تقريبًا مقابل 20.1 مليار دولار لعام 2021/2020.

الشكل 5- تطور أداء الصادرات سنويًا (مليار دولار)

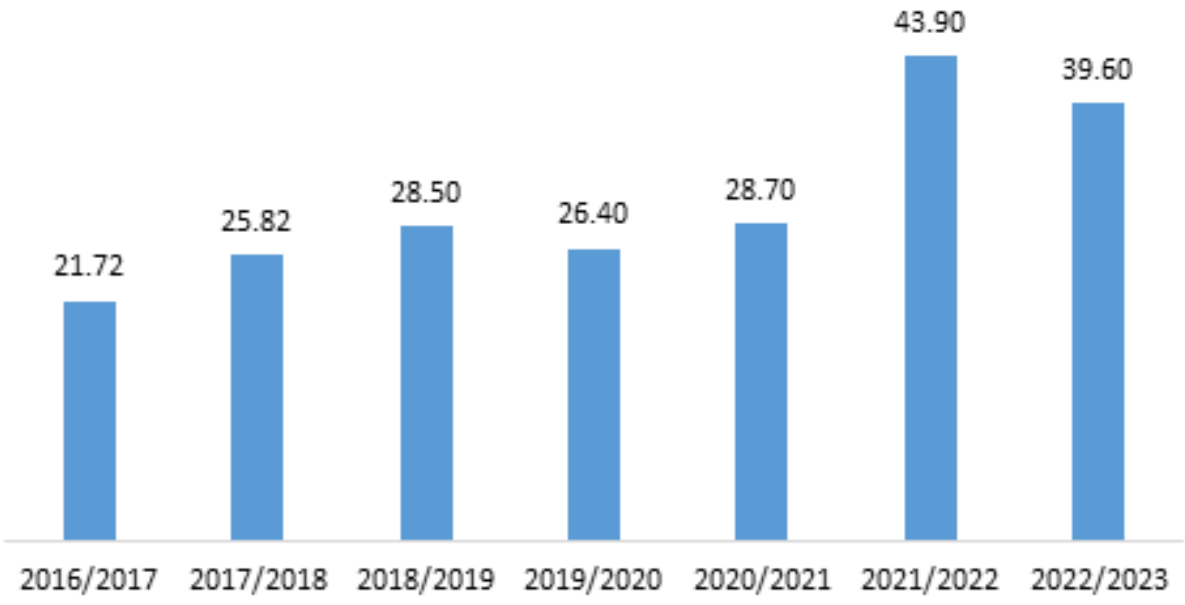

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

وكان لقطاع الصادرات نصيب كبير في ارتفاع احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية حيث احتل قطاع الصادرات الترتيب الأول من بين المصادر الخمسة الأساسية للنقد الأجنبي في مصر خلال العام المالي 2023/2022.

- تحويلات العاملين بالخارج:

تمثل تحويلات العاملين بالخارج أحد المصادر المهمة للنقد الأجنبي لكثير من دول الاقتصادات الناشئة، حيث تمثل التحويلات مصدر التمويل الخارجي الأكبر خاصة للبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط، بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر. حيث تُشكِّل تدفقات تحويلات العاملين نسبةً كبيرة من إجمالي الناتج المحلي. وبالنسبة لمصر، تأتي تحويلات العاملين في الخارج في المركز الثاني كأكبر مصدر دولاري.

الشكل 6- تحويلات المصريين العاملين بالخارج سنويًا (مليار دولار)

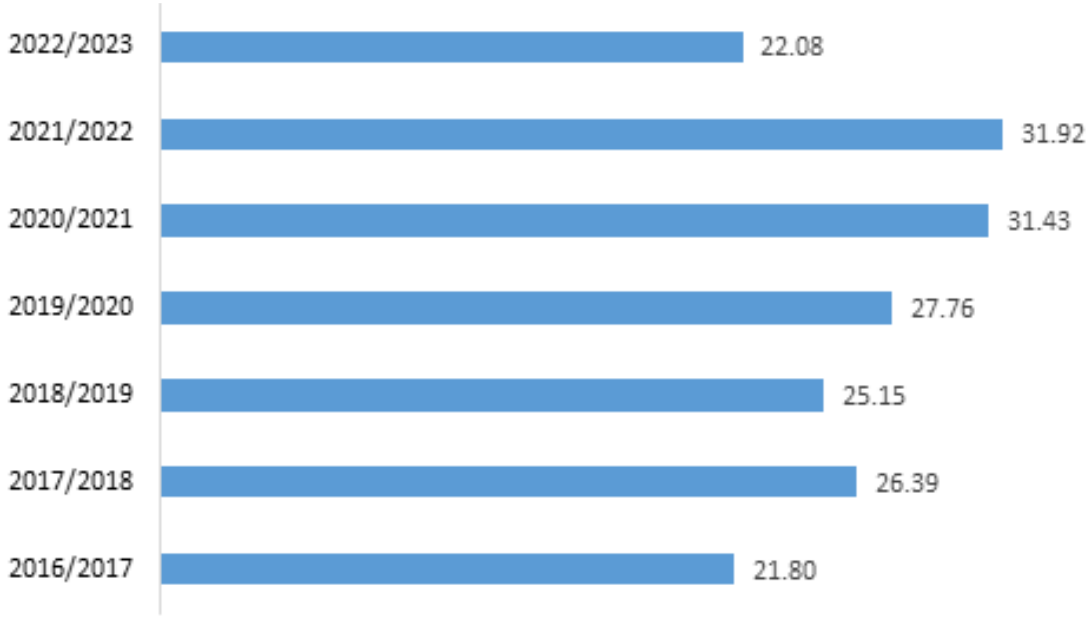

المصدر- البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية الشهرية

تواجـه مصـر حاليًـا أزمـة حيـث تضـررت الـبلاد مـن تبعـات الحـرب الروسـية الأوكرانيـة التـي رفعـت أسـعار المـواد الغذائيـة والطاقـة، وخـروج مبالـغ كبيـرة مـن الأمـوال التـي كانـت مسـتثمرة فـي أدوات الديـن المحليـة، إلـى جانـب ارتفـاع معـدلات الفائـدة عالميًـا. وأظهـرت بيانـات البنـك المركـزي تراجعًـا فـي تحـويلات المصرييـن العامليـن فـي الخـارج عـام 2023/2022 بنحـو 30.8% حيـث بلغـت 22.08 مليـار دولار مقارنـة بعـام 2022/2021.

فـي الختـام، الاحتياطـي النقـدي المصـري يلعـب دورًا حاسـمًا فـي دعـم الاقتصـاد المصـري وحمايتـه مـن التقلبـات الاقتصاديـة. وبفضـل الزيـادة فـي الاحتياطـي النقـدي المصـري، عـزز ذلـك الثقـة وجـذب الاسـتثمارات الأجنبيـة، وتمويـل المشـاريع الكبـرى، وسـيحقق ذلـك اسـتقرار نسـبي للعملـة. ومـع التخطيـط الجيـد والإدارة الحكيمـة، يمكـن لمصـر الاسـتفادة القصـوى مـن الاحتياطـي النقـدي وتعزيـز نموهـا الاقتصـادي.

حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg